

ثالثاً : خطاب السلطة

من المعروف فى الفكر السياسى سواء كان عالماً أو فلسفة أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم السلطة وكلاهما ينبثق منه وعنه مفهوم الحكومة ؛ إذ على الرغم من أن تطور الفكر السياسى قد حمل معه التمييز بين الدولة والحكومة على أساس أن الأولى هى الأعم والأهم باعتبار أن الدولة إشارة إلى مجموع المواطنين الذين يقطنون مكاناً معيناً فى ظل نظام سياسى معين ، بينما الثانية تمثل إحدى سلطات ثلاث فى الدولة هى السلطة التنفيذية بينما توجد إلى جوارها سلطة تشريعية وسلطة قضائية .

أقول على الرغم من ذلك ، فإنه لا يزال ينظر إلى الحكومة على أنها هى المهيمنة والموجهة والأمرة . ولعل ذلك الخلط يعود فى الأساس إلى بدايات الفكر الغربى اللبيرالى الحديث الذى لم ينجح مؤسسوه فى إقامة الفصل التام بين سلطات الدولة الثلاث وجعلوا السلطة التنفيذية صاحبة اليد العليا فى الدولة ! وهاهو جون لوك أحد مؤسسى اللبيرالية الديموقراطية فى العصر الحديث يرى أن " للحكومة سلطة تقرير العقوبة للجرائم على أنواعها بما يتلاءم مع طبيعة الجرم

وتأثيره فى أفراد هذا المجتمع ، أى سلطة سن للقوانين . كما يصبح من سلطتها أيضا معاقبة من يتصدى لأفراد هذا المجتمع حتى لو كان غريبا عنه وهو حق تقرير الحرب والسلام " (٢٢) .

وإذا تركنا جون لوك والقرن السابع عشر ، وانتقلنا إلى القرن العشرين مع هارولد لاسكى الذى توفى منذ منتصف هذا القرن لوجدنا أن هذا التوجه لم يتغير كثيرا ؛ فالحكومة عند لاسكى هى " هيئة من الأشخاص يصدرون أوامر باسم الدولة إلى زملائهم من المواطنين ، وإن احتفاظهم بالسلطة يعتمد على قدرتهم على إصدار الأوامر بحكمه " (٢٣) .

ولعل هذا الربط بين الحكومة والدولة هو الأساس فى أنه ينظر إليها دائما بوصفها " السلطة " بألف ولام التعريف . ولا يختلف الأمر فى الفكر السياسى القديم كثيرا عنه فى الفكر الحديث . وفى هذا ما يؤكد أن مفهوم الدولة كما أبدعه قدماء المصريين لا يزال كما هو فى العصر الحديث ، ولم يتغير الأمر كثيرا ، وفيه ما يؤكد من جانب آخر أن النظام السياسى فى مصر القديمة قد بلغ درجة كبيرة من الوعى بمفهوم الدولة والحكومة وارتباطهما معا ! وإن كان المفهوم المصرى القديم قد تميز بقيامه على " الماعت " ؛ فقد شهدت

مصر ولأول مرة فى تاريخ الإنسانية " ملكية مركزية ذات أبعاد
تفوق المحلية " (٢٤) . وساهم مفهوم " الماعت " (عى العدالة والنظام)
فى نجاح هذا النظام السياسى ، حيث كان له فض جمع سكان وادى
النيل من الدلتا إلى الجندل - على حد تعبير بان إسمان - تحت
سيادة واحدة ، هى السيادة الملكية حيث كان الملك هو مركز الجانبيه
فى البلاد فكل مبادرة كانت تأتى منه ، وكل سعى ينبثق من نظامه ،
لينتهى بعرفانه . " فالماعت " تقال وتطبق لأن الملك يحبها مما يعنى
أن " الماعت " هى إرادة الملك وهو مؤسسها وتجسيدها (٢٥) .

إن فهمنا لهذه الحقيقة فيما يتعلق بالنظام السياسى فى مصر
القديمة ، ذلك النظام الذى يتمحور الكل فبه حول الملك رمز العدالة
وراعيها ، سيجعلنا نعى جيداً ذلك الإصرار المشترك بين الملك
والشعب فى مصر القديمة على أن يطبق " الماعت " ويجعلنا نعى
جيداً ذلك الارتباط الشرطى بين الاستقرار والازدهار فى الدولة
المصرية وبين تطبيق " الماعت " بأوامر الملك والالتزام الموظفين
والمواطنين بالتنفيذ ، ويجعلنا نعى كذلك ذلك الارتباط الشرطى بين
الانحلال والانهيار للدولة المركزية وضياع هيبتها وبين فقدان الجميع

للماعت وإبراهيم لعدم وجودها . إن خطاب السلطة ممثلة في الملك، وكذلك خطاب الشعب ممثلاً في أي فرد من أفراده سيوضحان أماننا بما لا يدع مجالاً لأي شك أن. الجميع في مصر القديمة كان ينشد "الماعت" وكان يحلم بأن يعيشها واقعاً ملموساً .

وسنقتصر هنا على النظر في ثلاث نماذج من خطاب السلطة في مصر القديمة وفضلنا أن تكون من فترات متفاربة زمنياً وخاصة في عصر الانتقال الأول وبداية مرحلة الاستقرار والعودة إلى وحدة البلاد بعد ذلك . وأهمية هذه الفترة في اعتقادي تعود إلى أمرين ؛ أولهما أن مفهوم الدولة الموحدة المستقرة القوية كان قد استقر طوال عصر الدولة القديمة ، تلك الفترة التي طالت وعرف المصريون من خلالها معنى " الماعت " وفضل الاستقرار والمركزية السياسية على البلاد حيث عم الخير والرخاء الجميع بفضل النظام السياسي القوي- المستقر ، والنظام الاقتصادي الدقيق الذي وفر لهم الرخاء ، والقوة العسكرية المدربة التي حمت البلاد من أي فرقة أو ضعف . . الخ . وثانيهما ؛ أن هذه الفترة تعد مثلاً حياً على ما شاب مصر القديمة من نزاعات وصراعات محلية بين قوى متنافسة ، وكان أبرز وجوه

التنافس بين الملوك الطيبين (ملوك طيبة) ، والملوك الإهناسيين وما دار بينهم من حروب زكت الصراع على السلطة المركزية للبلاد ومن شأن هذه الحروب المحلية أن يعاد في ظلها التفكير في كل شيء خاصة في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ومدى فاعليتها ، وكذلك التفكير في المبادئ الأولى لهذه النظم والتشكيك في مدى فائدتها وفائدة الخضوع لها . . . الخ .

وبالطبع في ظل هذا النمط الشكى من التفكير وفي ظل هذه الفوضى السياسية والصراعات العسكرية يتوقع أن تتجلى الأفكار وتترزع الأفتعة ويكشف الخطاب عن واقع الحال دون أن يتمسك صاحبه بمثل أعلى عفى عليه الزمن وضاع من خلاله الأمان .

إن يتوقع من " خطاب " هذه الفترة أن يكون خطاباً صريحاً مباشراً يتميز بالواقعية السياسية وبالعبارات العملية التى لا تحمل زخرفاً ، ولا تتوقف عند حد الرنين اللفظى ووردية الأحلام . كما يتوقع أن نجد فيه أيضاً كشفاً عن الثابت والمتغير في الفكر السياسى المصرى ، والثابت هو ما سنجده مائلاً في الأمثلة الثلاثة من مبادئ لا يختلف حكام مصر وسلطتها السياسية حولها رغم اختلاف

الأوضاع السياسية وضباع الهيبة وفق الحال . أما المنغير فهو ما يطرأ على هذا الخطاب أو ذاك من عوامل مستجدة أثرت فيه بحكم تغير الظروف السياسية وبحكم ما يسود بيئة السلطة السياسية فى هذه الآونة من استقرار أو اضطراب وفلاقل .

(أ) تعاليم الملك خيتى الثالث إلى مري - كا - رع :

إن الخلفية التاريخية لهذه التعاليم تشير إلى أن النص يرجع إلى ما سمي فى تاريخ مصر العديمه بالعصر الوسيط الأول أو عصر الإقطاع . ذلك العصر الذى احتد فيه الصراع على السلطة المركزية بين البيتين الطبيى والإهناسى . وينتمى الملك خيتى صاحب " التعاليم" إلى الملوك الإهناسيين الذين أسسوا فى إهناسبه مقرأ وعاصمة لملكهم . ويذكر أن النزاع بين الطبييين والإهناسيين قد بدأ بصورة مستترة ثم تحول إلى صورة عدائية مكشوفة وتخللته المعارك الحربية بين الطرفين، ويبدو أن النصر قد تحقق فى ختام المرحله الأولى من النزاع للإهناسيين على يد خيتى الثالث أو الرابع (٢٦) الذى شجعه هذا النصر على أن يخوض حروب عديدة ليظهر أرض

مصر من البدو الأموريين . وقد نجح مع جيشه فى إبعادهم وكسر شوكتهم (١٧) .

وعلى كل حال فإن عهد الإهناسيين يمثل بوجه عام مرحلة وسطى مهمة بين حكم الدولة المصرية القديمة فى منف ، وحكم الدولة الوسطى الطيبية . وقد تميز هذا العهد عموما بازدهار الكتابة الأدبية الواقعية الخالية من الصنعة والافتعال . والمبشرة بالمساواة والعدالة الاجتماعية (٢٨) .

وقد عبرت تعاليم الملك خيتى الثالث إلى ابنه مرى كارع الذى تولى الملك من بعده خير تعبير عن الوجه السياسى لهذا العصر حيث قدم فيها خلاصة تجاربه وآراءه فى مختلف المجالات السياسية ليستفيد منها ابنه فى الحكم . وهى تشير بصورة واضحة إلى مدى التطور الذى لحق بالفكر السياسى المصرى فى هذه المرحلة . إنه تطور نحو مزيد من الحرية والعدالة ، ونحو مزيد من الدعوة إلى المساواة الاجتماعية والاهتمام بشباب الأمة باعتبارهم أساس نهضتها وعدة مستقبلها .

أما آليات الخطاب في هذه التعاليم فكانت عبارة عن مزيج من الأوامر والنواهي التي يقدمها الملك لابنه ويتخلل هذه الأوامر والنواهي العديد من المبادئ السياسية العامة والمواظب الأخلاقية التي تكشف عن حكمة الملك وخبرته السياسية والاجتماعية الواسعة .

وربما تكون أداة التحليل المناسبة لهذه التعاليم هي حصر مجموعة الأوامر ومجموعة النواهي تم المقارنه بينهما للكشف عن ما أسميناه من قبل " الثابت " و " المتغير " . فالثابت سيكون هنا بالطبع هو ما يأمر به الملك ابنه وفي نفس الوقت نجده من جانب آخر ينهيه عن نقيضه . ولا شك أن هذا الحصر للأوامر والنواهي في الخطاب سيقودنا إلى تحليل مضمون ما يأمر به الملك أو ينهى عنه ، ومن ثم سيكشف عن المبادئ السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي يريد لابنه أن يتحلى بها.

وإذا ما ركزنا النظر في المضامين السياسية للخطاب في هذه التعاليم سنجد أنها تدور حول كيفية تحقيق العدالة في الدولة حيث يلخص الملك خبتي مهمة الحاكم في قوله لابنه " أقم العدالة ما دمت تعيش على الأرض " (٢٩) .

ولكن المشكلة تبدو حين نتساءل عن كيفية تحقيق هذه العدالة
وعن صورة هذه العدالة التي يراد تحقيقها في الدولة؟؟

إن العدالة في الدولة لا تتحقق بداية إلا في ظل استقرار للنظام
السياسي في الدولة أو بعبارة أخرى استقرار الأمر في يد الملك .
ومن هنا تبدأ النصائح بأن يبعد للحاكم كل ما من شأنه أن يثير أى
قلاقل أو اضطرابات تعكر صفو الملك ؛ " فإذا ما التفت برجل كان
أنصاره كثيرين إذا ما اجتمعوا . وكان محببا في أعين رجاله . .
وهو خطيب مسهب فاطرده وأقضى عليه وامح اسمه . . أزل نكراه
ونكرى أنصاره أيضا (٢٠) " وإذا كان هناك " رجل عنيف القلب
مصدر قلاقل بين المواطنين . . يثير الفرقة بين الشباب . . يخضع
المواطنون لتأثيره فحقر من شأنه في حضرة رجال البلاط واطرده . .
لخضع الجموع وادراً عنها الإثارات " (٢١) .

إن مفهوم العدالة إنن يرتبط بقوة من يحققه وبقدرته على
السيطرة على الجموع وعدم سماحه لأحد أن يناقسه أو ينازعه
السيطرة على المواطنين .

أما مظاهر القوة التي على الحاكم أن يتحلى بها فليست مجرد القوة العسكرية أو قوة العصبية للأسرة المالكة . وإنما قد تكمن قوة الحاكم في قدرته الفائقة على الإقناع ، فقد يكون الكلام أسد قوة من القتال في تأثيره على الآخرين . وقد أدرك الملك خيتى ذلك ونصح به ابنه في عبارة بليغة قال له فيها : " كن صانعا ماهرا للكلام لتكون فويا ، قدرة الإنسان في لسانه . للكلمات أقوى من أى قتال . . إن الإنسان للحكيم مدرسة للعظماء . . ولا يفع الشر أبدا في محيطه . الحقيقة والعدالة تأتيان إليه وقد عجننا طبعا للنصائح التي أعطاها الأجداد " (٣٢) .

ولنلاحظ هذا المزج الفريد بين الحقيقة والعدالة والحكمة والقوة في عبارات خيتى السابقة ، فهذه هي العناصر التي بها نتحقق السيادة للملك على شعبه ، فلا يكفي أن يكون قد ورث العرش عن آبائه وأجداده بل لابد من أن يرث عنهم أيضا " الحقيقة والعدالة " ، وأن يكون قادرا على الخطابة المفعنة . ففوة المرء الحقيقية في لسانه لأن " الكلمات أقوى من أى قتال " .

وبالطبع فإن العدالة لا تتحقق بمجرد معرفتها وإدراك ماهيتها النظرية وإقناع الآخرين بأهميتها ، بل نتحقق في الدولة بما يفعله

الحاكم وبما يصدره من أوامر لموظفيه كي ينفذوا ما يرى فيه تحقيق العدالة بين مواطنيه . وهذا ما يدركه خيتى جيدا ، ولذلك فهو ينتقل بعد ذلك فى خطابه السياسى إلى ابنه إلى مجموعة من الأوامر والنصائح الجزئية التى تتضمن ما يمكن أن نسميه تحقق جسد العدالة فى الدولة .

فالعدالة لا تتحقق إلا إذا راعى الحاكم الهيراركية الطبقيّة فعليه، أن " يظهر الاحترام للكبار " (٣٣) وأن " يوقر العظماء حتى يطبقوا قوانينه . فالإنسان الثرى فى داره لن يكون منحازا لأنه يمتلك الخيرات وليس له احتياجات . أما الإنسان المعوز فلن يتحدث طبقا للحقيقة . ولن يستطيع أن يكون عادلا ذلك الذى يقول : أه لو كان عندى ! . . عظيم هو العظيم الذى يكون " عظماءه " عظماء وقدير هو الملك صاحب الحاشية الملكية . ورفيع الشأن هو الإنسان الغنى بعظمائه " (٣٤) .

وفى الوقت الذى يراعى فيه الحاكم حقوق حاشيته وعظماء بلده ويعطيهم حقهم من الاحترام والتقدير على اعتبار أن ذلك يعود عليه هو الآخر بالعظمة ورفعة القدر ويجعلهم ينفذون القوانين

ويطيعون الأوامر ، فإن عليه بنفس القدر أن يحافظ على حقوق
غالبية الشعب من الفقراء والكاهنين ؛ إذ عليه " أن يهدئ من روع
المنتحب ، ولا يقهر الأرملة ، ولا يطرد إنسانا من ممتلكات أبيه . .
ويتجنب توقيع عقوبة بالباطل ، ولا يقضى على من هو غير ذى
فائدة له . وإذا وقع عفوية فلنكن بالضرب أو بالسجن . . ومن ثم
تستقر أحوال البلاد " (٣٥) .

إن إقامة العدالة على الأرض لا تكون إلا بمراعاة الفوارق
الطبقية ، والحفاظ على حقوق عامة الناس وعدم قهرهم أو معاقبتهم
ماعدا " للمتمرد الذى تتكشف مخططاته ، لأن الله يعرف الإنسان
صاحب القلب الخسيس والله يعاقب بالدم للعمل السيئ " (٣٦) .

وقد يفهم البعض خطأ كلام كاتبنا فيما يتعلق باحترام العظماء
وتوقيرهم فيظنوا أنه من دعاة التمييز الصارم بين الطبقات أو من
دعاة العنصرية البغيضة ، فهو أبعد ما يكون عن ذلك لأنه يدرك أن
كل إنسان حسب مؤهلاته وطبقته يقوم بدور مهم فى خدمة الدولة ،
وأن الجزاء ينبغى أن يكون حسب الإخلاص الذى يتحلى به فى
أفعاله ، ففى الوقت الذى يقول فيه خيتى لابنه " أعط أهمية لعظمتك،

وضع فى المقدمة الشباب المنتمين لحاشيتك وخصص لهم الخيرات
ووفر لهم الحقول وكافئهم بهبات من الفطعان " (٣٧) ، يضيف قائلا "
لا تفضل لبن إنسان ثرى على ابن إنسان فقير . وقرب منك للرجل
حسب أفعاله لأن كل مهنة تؤدى من أجل رب القوة " (٣٨) .

إنه يدعوهم إذا إلى تحقيق نوع من العدالة الهندسية فى الدولة؛
فى الوقت الذى يدعوهم إلى توقيير العظماء واحترامهم وإعطائهم ما
يستحقونه من الهبات ، يدعوهم أيضا إلى تحقيق المساواة الاجتماعية
والسياسية بين الجميع أمامه باعتبار أن كل المهن تؤدى من أجله !
ولا شك أن هذه الدعوة إلى المساواة تعبر ليس فقط عن إيمانه بأهمية
المساواة كمبدأ ضرورى فى الدولة وإنما أيضا عن نظرة ميكافيلية
واقعية فى عالم السياسة . وهى نظرة تشير إلى تمتع كاتبنا بقدر كبير
من الدهاء السياسى .

وللطريف أن الخطاب السياسى هنا يضع المستقبل فى حسابانه
ولا يكتفى بالنظر إلى الاستقرار فى الحاضر ، " فإنه لأمر طيب أن
يعمل الإنسان من أجل للزمن القادم " (٣٩) ، وعلى ذلك يطالب الملك
خيتى لبنة بأن " يجند الفرق الشابة التى ستكون تابعة له " (٤٠) ، وأن

" يشيد العمائر . . . فهي نخلد اسم صاحبها " ^(٤١) وزم الحياة فى
نظر القضاة الإلهيين ليس إلا كساعة من الزمان ويبقى الإنسان بعد
وفاته وبوضع أفعاله بجواره فى الأبدية . وأنه لأحمق ذلك الذى
برتكب ما يأخذه عليه انقضاء " والذى وصل إلى هذه المكانة (الأبدية)
دون أن يرتكب سيئات سيوفى هنا مثل الإله يسير بحرية شأنه شأن
الآخرين أصحاب الزمن الأبدى " ^(٤٢) .

إن المستقبل فى مفهوم خبتي ليس فقط ما ستجرى به الأيام فى
هذه الحياة الدنيا ، بل أيضا مستقبل ما سيحدث فى الحياة الأخرى ،
الحياة الأبدية . إن الحرص على تطبيق العدالة والعمل وففا لها ليس
فقط لتحقيق المنافع الدنيوية والمجد السياسى ، بل أيضا لتحقيق
الخلود الأبدى والحصول على المرتبة الإلهية فى الحياة الأخرى .

إن الإيمان بالله وبالمصير الأخرى يعد ركنا من أركان
العقيدة السباسبية وأساسا من الأسس التى تتحقق بمقتضاها العدالة
على الأرض ؛ إذ " إن الأفعال الحميدة للإنسان العادل أكثر نفعا من
نور ذلك الذى يرتكب الشر " ^(٤٣) ، وعلى الإنسان أن " يعمل من
أجل الإله وسوف يعمل بالمنل من أجله . . . فالإله يرضى عن عمل

من أجله . لقد أنعم بالكثير على البشر فهم قطيعة وقد شكل السماء والأرض حسب رغبتهم . . لقد خلق نسمة الحياة من أجل أنوفهم . . إنهم صورته المنبثقة من جسده . . إنه يتألق في السماء حسب رغبتهم ومن أجلهم خلق النبات والماشية والطيور والأسماك غذاء لهم . . وخلق النور حسب رغبتهم ويبحر ليشاهدهم . . لقد خلق لهم زعماء منذ البويضة وجعل منهم قادة ليكونوا سندا لظهر الرجل الضعيف^(٤٤) . وعلى هذا النحو يمضى خيتى فى خطابه السياسى ناصحا ابنه بأن يعمل من أجل تحقيق العدالة على الأرض بين شعبه ليكسب محبتهم ورضا الإله الخالق فى نفس الوقت .

لقد امتزج فى خطابه الدنيوى مع الأخرى ، والسياسى مع الدينى ، والنسبى بالمطلق . وإذا كان ذلك قد بدا من خلال نصائحه الأمرة لابنه ، فإنه يتضح بنفس القدر فى نصائحه الناهية له عن أفعال معينة ؛ فإذا كان قد نصح بأهمية تشييد العمائر والحفاظ على المبانى، فإنه يقول له فى ذات الوقت " لا نلحق الضرر بأثار الآخرين . . ولا تشييد مقبرتك مستعملا مواد سبق استخدامها " ^(٤٥) ، وإن كان قد قال له " احم حدودك واربط بين قلاعك فالقوات مفيدة

لسيدها " (٤٦) ، فهو ينصحه بأن " لا تكن علاقاته سيئة مع الجنوب... حتى يأتي إليه حاملو الجزية محملين بالعطايا . . وأن يكون رقيقا مع من لا يملك شعيرا ليعطيه إياه " (٤٧) .

إن القوة ضرورية لتحقيق العدالة ، وكلاهما ضروريان لتحقيق الاستقرار والسعادة ، وعلى الملك - فيما يقول خيتى " أن يكون رب السعادة " ، وإذا كان الملك عادلا فإنه " يستطيع أن ينام بفضل قوته " (٤٨) . فالقوة هى صمام الأمن لسعادة الملك والرعية واستقرار أحوالهما السياسية والاقتصادية فى آن واحد .

والقوة عند خيتى ينبغى أن ترتبط بحب الملك لشعبه ، فهى ليست القوة الغاشمة ، بل هى القوة التى ترتبط بالحب ، القوة التى يتحقق بمقتضاها الكمال والجمال بالقضاء على صنوف المعاناة التى يعانىها البشر . وقد عبر خيتى عن كل ذلك حينما قال لابنه فى ختام نصائحه : " امنح حبك لشعب البلاد أجمعين . فالناس يتذكرون الكائن الجميل الطيب عندما ينقضى زمنه ، ذلك أن المقربين من قصر خيتى " الصادق - القول " سيفولون عنك وهم يفكرون فيما يحدث اليوم : " ذلك الذى قضى على فترة المعاناة " . . . لنظر لقد

أخبرتك بما يمكن أن يكون مفيدا ، وبما هو لذي . اعمل الآن وفقا
لما ثبت صحته أمامك " (٤٩) .

إن السياسى الناجح هو ما يفهم لشعبه كل ما يفيدده ، ويرفع
عنه المعاناة ، وهو ما يحاول إسعاد مواطنيه وكسب احترامهم
وودهم. وذلك هو ما حاوله الملك خيتى وعبر عنه فى حديثه السابق،
وهذا ما نصح به ابنه الذى كان يجهزه لتولى الحكم من بعده .

ولما كان الملك رغم أصله الإلهى ورغم خبرته الطويلة
بالأحداث بشرا يمكن أن يصيب وأن يخطئ فقد اعترف الملك خيتى
فى نصائحه لابنه ببعض أخطائه السياسية والعسكرية . وطالبه بأن
يستفيد من هذه الأخطاء وأن لا يكررها (٥٠) . وكم كان حكيما حينما
قال له فى آخر كلماته " لقد أخبرتك بما يمكن أن يكون مفيدا . .
واعمل وفقا لما ثبت صحته أمامك " . فهو لا يريد أن يكون ابنه
مجرد نسخة مكررة له ، بل يريد أن يستفيد من خبرات أسلافه وأن
يعمل وفقا لما تمليه عليه مصلحة بلاده وخير شعبه ووفق ما ستأتى
به الأيام من مستجدات وأحداث .

(ب) تعاليم الملك أمنمحات الأول إلى ابنه سنوسرت :

وإذا كانت تعاليم الملك خيتى تعد دلالة على الخطاب السياسى فى عصر الازدهار والاستقرار النسبى للبلاد وللحاكم ، فإن تعاليم الملك أمنمحات دلالة على الخطاب فى عصر القلق والاضطراب داخل دهايز الحكم . لقد كان الخطاب الأول يعمل لصالح الحاضر ومتفائل بشأن المستقبل ، بينما الثانى يحمل نغمة التشاؤم والحذر .

وبالطبع فإن هذه النغمة المتشائمة الحذرة ترجع إلى الظروف السياسية التى كتب فيها ؛ فالملك أمنمحات هو مؤسس الأسرة الثانية عشرة^(٥١) ، وقد قيل الكثير عن كيفية تأسيسه لهذه الأسرة الجديدة فى حكم مصر القديمة ، فقد اعتبره بعض المؤرخين المحدثين مختصبا للعرش من الأسرة السابقة له . . وأضافوا أنه قد يكون هو نفسه الوزير أمنمحات الذى خرج فى عهد مونتو حوتب (نب تاوى رع) بعشرة آلاف جندى وأنه قد استغلهم فى الإطاحة بملكه واستولى على عرشه^(٥٢) . وإن كان البعض ومنهم د. عبد العزيز صالح ينفقون هذه الرواية ويرون أنه كان من أقرباء الأسرة الحالية عشرة السابقة له أو كان من أصهارها وأنه لم يختصب العرش من ورثة هذه الأسرة، بل اعلى

العرش بعد أن عجز أولئك الورثة عن الاحتفاظ به، ويعد أن مرت البلاد بفترة عز عليها فيها الاستقرار والحكم الصالح^(٥٣).

على أى حال ، فسواء صحت الرواية الأولى أو الرواية الثانية فإنهما تكشفان عن أنه لم يتول الحكم عن رضا أو طلب من ورثة العرش ، وهذا يفسر لنا تلك المؤامرات التى دبّرت فى قصره لاغتياله والفضاء على حكمه ، كما يفسر لنا فى ذات الوقت سر النبوة المتشائمة التى كتب بها وصيته لابنه . فلقد تعرض الملك لمنمحات فى العام العشرين من حكمه حسب إحدى الروايات ، أو فى العام الثلاثين حسب رواية أخرى لمؤامرة قتله . وحسب الرواية الأولى فإنه قد نجا من هذه المحاولة ولذلك تعمد بعدها أن يشرك ابنه سنوسرت فى الحكم معه فى العشر سنوات الأخيرة حتى يعتاد على تصريف أمور الدولة تحت إشرافه وحتى يأمن الخلف والطمع فى عرشه بعد وفاته . أما الرواية الثانية فيعتقد أصحابها أن المؤامرة قد أدت بالفعل إلى مفته فى العام الثلاثين من حكمه وأن ابنه سنوسرت أوصى إلى أحد ألباء عصره بأن يقص هذه الرواية عن محاولة القتل

على لسان أبيه كما لو كانت قد صدرت عنه قبل أن يسلم روحه أو كما كانت قد صدرت عنه وحيا من السماء بعد أن ارتفع إليها (٥٤).

وتشير بعض المصادر إلى أنه ربما تعرض لمؤامرتين لاغتياله ، وأن المؤامرة الثانية قد تمت ضده عندما كان ابنه الأمير سنوسرت يقاتل في ليبيا ، وأن قصة " مغامرات سنوحى " تشير إلى ذلك (٥٥) .

والحقيقة التاريخية التي تجمع عليها المصادر أن الملك أمنمحات صاحب النعاليم التي نحن بصدد النظر فيها كان واحدا من أعظم الملوك الذين جلسوا على عرش مصر (٥٦) ؛ فقد طال حكمه حوالى ثلاثين عاما كانت حافلة بالإصلاح والكفاح من بدايتها إلى نهايتها . وهو يتحدث بنفسه فى الجزء الثانى من النص (٥٧) الذى بين أيدينا عن إنجازاته المتعددة التى قام بها لإعادة النظام والاستقرار والطمأنينة إلى البلاد وتأمين حدودها ويذكر ما أقامه فيها من معابد وما شيده من حصون وما أخمده من فتن فى الشمال والجنوب .

وأهم ما يلفت الانتباه فيما يرويه الملك من إنجازاته أمران ؛ الأول هو حرصه على رفاهية شعبه وتوفير الحد الأقصى من الخيرات لهم ، وهو يفخر بذلك قائلا : " لم يكن هناك جوعى طوال سنوات حكمى ، ولم يعرف للناس العطش بفضلى ، وبسبب ما فعلته كان الناس يجلسون ويحكون عنه ، وكل ما أمرت به كان فى مكانه السليم " (٥٨) . أما الأمر الثانى فكان حرصه الشديد على الحفاظ على تراب وطنه وتوسيع رقعة ملكه . وهو يفخر بذلك أيضا حينما يقول " لقد مشيت حتى لإفنتين ووصلت حتى مستنقعات الدلتا ووقفت عند حدود البلاد وشاهدت ما كان بها . ونفعت حدود السلطنة إلى الخلف بفضل ساعدى وبفضل هيئتى . . . لقد روضت الأسود وأبعدت التماسيح وأخضعت أهل بلاد " واورات (١) " واصطحبت " للمجائى (٢) ، وعملت على أن يمشى الآسيويون كالكلاب " (٥٩) .

- (١) هى منطقة نوبية تمتد من الجندل الأول على النيل وحتى الجندل الثانى
 (٢) المجائى إشارة إلى الفرق النوبية المساندة التى كانت تخدم فى الشرطة والجيش .

إن الخطاب السياسى الملكى المصرى القديم إذن يقوم على دعامتين : تحقيق الاستقرار الداخلى بتوفير الرفاهية والقوت اليومى للشعب بالداخل وتحقيق العدالة والنظام من جانب ، والحفاظ على قوة البلاد فى مواجهة الأعداء الخارجيين من جانب آخر .

ومع أن الملك " أمنمحات " قد عبر فى خطابه السياسى عن ذلك أبلغ تعبير ، كما جاءت أفعاله مبرهنة على وطنيته وصدق نوابه تجاه شعبه ، إلا أنه قد واجه من المصاعب ما لم يواجهه أحد من ملوك مصر السابقين عليه ؛ فقد واجه محاولة أو محاولتين للاغتيال ومع ذلك لم يفقد إيمانه بضرورة تحقيق العدالة بين أفراد الشعب وتوفير الأمان الداخلى والخارجى لهم وإن كانت هذه المحاولات لاغتياله قد أضفت على حديثه كما قلنا فيما سبق نبرة متشائمة حذرة، وبداية لابنه تكشف عن الأمرين فى آن واحد بصورة واضحة إذ يقول له " أنت يا من ظهرت بجلال كإله ، أصغ لما سأقوله لك حتى تصبح ملك البلاد ، وتدير شئون الضفتين وتحقق الخير الوفير . احذر مرعوسيك حتى لا يقع حادث خطير لم يكن أحد قد تتبه له ، لا تقرب منهم ولا تبق بمفردك ، لا تضع ثقتك فى أخ ، لا تعرف

أصدقاء ولا تخلق صداقات حميمة فلا فائدة ترجى من ذلك. وإذا
خلدت إلى النوم فليكن قلبك ذاته هو الذى يتولى حراستك ، فالإنسان
لا يجد الأصدقاء فى وقت الشدة " (٦٠) .

إن السياسى الناجح فى نظر أمنمحات ينبغى أن يوازن بين
الحفاظ على حياته الشخصية بالحذر المطلوب فى فترات القلق وتوقع
المؤامرات ضده ، وبين مهامه السياسية التى لا ينبغى أن تتأثر بما
يحدث له ، فمصالحه البلاد فى الإدارة القوية الحاسمة وتحقيق الخير
الوفير للشعب ، والمصلحة الذاتية للملك فى الحفاظ على حياته
وتربية ولى العهد ومواصلة تنشئته تنشئة سليمة . هاتان المصلحتان ،
العامة والخاصة لا تتعارضان بل تتكاملان .

ولقد حقق الملك أمنمحات هذا التوازن فى فترة حكمه ، فقد
كان حقا - على حد تعبير برستيد - من كبار الإداريين فى العالم
القديم . واستطاع بما وهبه الله من فطنة عظيمة أن يعيد بلا نزاع
ذلك النظام القديم (الماعت) بقدر ما سمحت له الأحوال (٦١) ؛ حيث
حتمت عليه الظروف أن يتخذ موظفيه وعماله من أولئك الرجال
الذين تربوا وترعرعوا فى عهد عصر الانحطاط الذى جاء عقب

عصر الأهرام فكانوا ممن تشربوا الارتياح إلى الفوضى والفساد
الذي هوى بالشعب المصرى قبل أمنمحات إلى الحضيض .

وقد عبر أمنمحات فى تعاليمه عن إدراكه لصعوبة مهمته فى
إعادة العدالة والنظام إلى ربوع البلاد وعن إدراكه أنه من الصعوبة
بمكان فى ظل ما يجتاح البلاد من اضطراب وتقاتل تحقيق السعادة
الكاملة ! " فالمعركة لم يعد يدرك خطورتها أحد لأن الناس يتقاتلون
فى الساحة بعد أن نسوا الأمس . فلا وجود للسعادة للكاملة بالنسبة
لمن يجهل ما كان ينبغى أن يعرفه " (٦٢) .

وإذا ما أنعمنا النظر فى عبارته الأخيرة لتبين لنا أنه كان من
ممن أدركوا فى تلك الزمن القديم ارتباط السعادة بالمعرفة ، فتحقيق
السعادة الكاملة مستحيل بدون معرفة ماهية السعادة وماهية العدالة
وضرورة وجود النظام الاجتماعى والسياسى المستقر . إن غياب
المعرفة الحقة لدى الأفراد يعنى غياب قدرتهم على العيش فى سعادة
لأنهم ببساطة قد افتقدوا معرفة المعنى الحقيقى للسعادة وظنوا ظننا
خطأ أن السعادة فى القتال من أجل المصلحة الذاتية أو فى الدخول

فى المؤامرات التى تهدف إلى ضرب الاستقرار فى البلاد التى
يعيشون فيها !

لقد عبر أئمنحات فى عبارته البليغة عن كل ذلك حينما قال
"لا وجود للسعادة الكاملة بالنسبة لمن يجهل ما كان ينبغى أن
يعرفه". فالمعرفة هى طريق السعادة والجهل هو طريق الشقاء
والرنيلة . وهذا هو نفس ما سيقوله الفيلسوف اليونانى الشهير سقراط
بعد ذلك بقرون عديدة حينما أعلن التوحيد بين الفضيلة والمعرفة قائلاً
" الفضيلة علم والرنيلة جهل " ، وحينما وحد كذلك بين حياة الفضيلة
وتحقيق السعادة " (١٣) .

إن الخطاب السياسى للملك أئمنحات قد بلغ درجة عالية من
النضج السياسى رغم ما كان يحيط به من ظروف اجتماعية وسياسية
مضطربة ؛ حيث نجح فى إدراك هذا الجوهر الثمين للعكر وللنظام
السياسى المصرى ، ألا وهو " الماعت " . ونجح إلى حد كبير فى
أحياء " الماعت " كحقيقة واقعة أعاد بها الشعب المصرى إلى سابق
عهده فى ظل الدولة القديمة فكان بذلك عند حسن ظن تلك النبوءة

التي ترددت قبل ظهوره والقائلة بأن " العدالة ستعود إلى مكانها
والظلم ينفي من الأرض " (٦٤) .

ونضج الخطاب في نظرنا يتمثل أكثر ما يتمثل في أنه أدرك
الارتباط الضروري بين هذا التلوث : العدالة - المعرفة - السعادة .
وإن كان قد حدث أن طبق المصريون القدماء مفهوما محددا للعدالة
والنظام في حياتهم السياسية والاجتماعية واستقرت عليه الدولة طيلة
الألف عام ، فإن هذا النظام قد انهار وعاشت البلاد عصرا من
التدهور والاحتطاط .

وقد ترتب على ذلك ظهور وجه الضرورة في المعرفة
النظرية لأهمية العدالة والنظام حيث نسي الناس النظام القديم بما
فرضه عليهم الواقع المضطرب الذي عاشوه من فوضى وظلم .
ولذلك جاء قول الملك أمنمحات بليغا حينما أعلن أنه لا وجود للسعادة
لمن يجهل ما كان ينبغي أن يعرفه ، فمعرفة معنى العدالة والنظام
وإدراك ضرورتهما بالنسبة لاستقرار النظام السياسي ودورهما في
إشاعة الأمان والوثام بين الناس مسألة أساسية وضرورية لكي يدرك

الناس معنى السعادة ويحققونها فى حياتهم سواء على الصعيد الفردى
أو على الصعيد الاجتماعى والسياسى .

إن ذلك الارتباط بين الأخلاق والسياسة والسعادة الذى أدركه
المصريون منذ فجر التاريخ وأصبح حجر الزاوية فى نظامهم
السياسى وفى حياتهم الاجتماعية لم يحدوا عنه فى فترات الانهيار
والتدهور حيث كانوا يطالبون به وبعودته باستمرار حينما يفتقدونه
فى حياتهم ، وذلك الارتباط هو ما سنجدّه سائدا بين أبناء الحضارات
جميعا . وهو نفس ما سيتعلمه اليونان نقلا عن الحضارة الأم ،
الحضارة المصرية القديمة وهو نفسه ما تناقلته عنها حضارات
الشرق القديم الأخرى . فإلذ ظل الارتباط بين الأخلاق والسياسة أمرا
حيويا وضروريا للنظم السياسية والاجتماعية فى الدول القديمة وفى
الخطاب السياسى والأخلاقى للمفكرين القدامى منذ الحضارة
المصرية القديمة ، وظل كذلك حتى مطلع العصر الحديث باستثناءات
قليلة ونادرة . ويرجع الفضل فى انتشار هذه المقولة بلا شك إلى أن
مفكرى الحضارات الشرقية القديمة وخاصة مفكرى وملوك مصر
القديمة الذين علموا العالم كيفية الانتقال من الحياة البدائية -

الفوضوية غير المنظمة إلى الحياة الاجتماعية - المدنية - السياسية
المنظمة التي تقوم على تحقيق العدالة والنظام أى على " الماعت " .

ج) خطاب التكليف للوزير الأعظم :

جرت العادة فى الأدبيات السياسية الحديثة أن يوجه الملك أو
رئيس الدولة خطابا إلى رئيس حكومته حينما يكلفه برئاسه الحكومة.
وعادة ما يتضمن هذا الخطاب التكليف الملكى للحكومة محددًا مهامها
وما ينبغى أن تحققه فى الفترة التى تتولى الحكم فيها . وعادة ما
يتضمن هذا الخطاب التوجيهات الملكية أو الرئاسية للحكومة .
ويعتبر هذا الخطاب وثيقة رسمية مهمة تراعيها الحكومة ورئيسها
وتعمل على تحقيق كل ما جاء فيها بكل دقة وبكل جدية .

ولا شك أن هذه العادة موروثه عن الفكر المصرى القديم . فقد
حفظت النقوش والبرديات المصرية القديمة نصوصا تحثوى على
مثل هذه التكليفات الملكية من الملك لكبير وزرائه الذى يقوم مقام ما
يسمى حاليا برئيس الوزراء أو رئيس الحكومة ، وقد كان يطلق عليه
آنذاك الوزير الأعظم .

وفد كشف الآثاريون والمؤرخون عن عدة نسخ من خطاب وجهه أحد ملوك مصر القديمة فى عصر الدولة الحديثة أى بعد العهد الإقطاعى ببضعة قرون ، إلى وزيره الأعظم . وقد قيل إن الملك عادة ما كان يلقى ذلك الخطاب كلما أسندت مسئولية الحكم إلى وزير أعظم جديد (٦٥) .

ولنلاحظ أن هذا الخطاب قد جاء تاريخيا بعد فترة سادتها الفوضى والاضطرابات وكثرت فيها أحلام المتبئين التى سنتحدث عنها فيما بعد تحت عنوان " خطاب النبوءة " فقد كان ايبوور ونفرو وهو وغيرهما من المنبئين بحلمون بظهور مخلص يعيد تحقيق الاستقرار ويعيد إلى النظام السياسى والاجتماعى فى الدولة. المصرية قيم العدل بصورتيه السياسية والاجتماعية . ويبدو أن هذه النبوءات قد حققت ثمارها وظهر فى مصر القديمة مع بداية عصر الدولة الحديثة ملوك عادلون تشربوا روح النظام السياسى التليد - العريق الذى نحقق فى الدولة القديمة كما استفادوا من النصائح والحكم التى تردت وبقيت من عصر الدولة القديمة على لسان الملوك والحكماء ، واستفادوا كذلك من خطاب النبوءة الذى تتبأ فيه

حكماء عصر الانحطاط والفوضى بأنه من الضروري أن يأتى الملك العادل الذى يحقق مرة أخرى العدل والنظام ويعيد الاستقرار والأمان إلى البلاد .

أقول لقد استفاد ملوك مصر القديمة فى عهد الدولة الحديثة من كل ذلك فجاء خطابهم السياسى أكثر نضجا وأكثر إدراكا لأهمية سيادة الأخلاق الملكية وروح العدالة الاجتماعية ليس بين ورثة العرش من الأمراء فقط ، بل بين كل أفراد الكيان الحكومى والتنفيذى فى الدولة .

ومن هنا تأنى أهمية خطاب الكليف الوزارى الذى بين أيدينا من عهد الدولة الحديثة . فهو خطاب يستهدف الملك من ورائه ثلاثة أمور على قدر كبير من الأهمية .

أولها : أن يدرك الورير الأعظم أو رئيس الحكومة أهمية منصبه وخطورته.

وثانيها : تحديد المهام الرئيسية للوزير الأعظم وما ينبغى أن يسود من روح تطبيق العدالة والنظام بين كل أفراد الحكومة والحاشية .

وثالثها : بيان التبعات التى يلقبها التعيين فى منصب الوزير الأعظم على كاهل من يتولاه وهى تبعات ومسئوليات جسيمة إذا نجح المسئول السياسى الأول فى مباشرتها استحق التقدير وحصل على المجد فى حياته وبعد مماته ، وإن فشل فى ذلك استحق التوبيخ والعزل .

ويعصور لنا كاتب هذا النص فى مقدمته مراسم تولى الوزير الأعظم منصبه حيث " لاجتمع أعضاء المجلس فى قاعة مجلس الفرعون له الحياة والفلاح والعافية ، وقد أمر للولد (يفصد الملك) بإحضار الوزير الأعظم "س" الذى نصب حديثا إلى قاعة المجلس (١١) .

وهو استهلال يشير إلى خطورة الأمر وهيبة الملك الفرعون ؛ إذ يتم التنصيب الرسمى للوزير الأعظم فى حضرة هذا المجلس الذى يتكون بالطبع من الأمراء وكبار الشخصيات فى الحاشية الملكية وكبير الكهنة . وتبدأ المراسم بأن يستدعى الملك للوزير الأعظم بأمر يطلق إلى المسئول عن المراسم ، فيحضر الوزير إلى القاعة التى يتم فيها التنصيب ويبدأ الملك بعد ذلك فى إلقاء خطابه مركزا على النقاط الثلاث التى أشرت إليها فيما سبق .

إنه يبدأ خطابه بأن ينبهه إلى خطورة المنصب الذى يتولاه
قائلا فى عبارة موجزة شاملة : " تبصر فى وظيفة الوزير الأعظم ،
وكن يقظا لمهامها كلها . انظر إنها الركن الركين لكل البلاد " (٦٧) .
إنها إذن أهم الوظائف فى البلاد وهى الركن الركين لكل البلاد ولذلك
طالبه باليقظة لكل ما يلقى المنصب على عاتقه من مهام خطيرة
ومسئوليات جسيمة .

وبالطبع فإن هذه المسئوليات الجسيمة تجعل : " الوزارة ليست
حلوة المذاق بل إنها مرة . . فالوزير الأعظم هو النحاس الذى يحيط
بذهب بيت سيده . . وإنها لا تعنى إظهار احترام أشخاص الأمراء
والمستشارين وليس الغرض منها أن يتخذ بها الوزير لنفسه عبيدا من
الشعب " (٦٨) .

وهنا يكشف للوزير من خطاب الملك صعوبة منصبه
وتبعاته، فالمسئولية مرة لأن الوزير هو الحارس الأعظم للذهب فى
بيت سيده أى أنه المسئول عن أموال الدولة وعن إنفاقها وتوزيعها
بعدالة ، كما أنه المسئول عن تحقيق العدالة بين المواطنين . وليس
معنى تولى الوزارة أنه أصبح المتصرف فى كل شىء و أى شىء

بدون رقيب أو بلا حساب ، فالواقع عكس ذلك ؛ فإن كان تولى الوزارة مدعاة للوجاهة الاجتماعية واكتساب احترام الأمراء والمستشارين فإنه ليس من حق الوزير أن يستعبد الشعب أو يسخره لخدمته . ففرق كبير بين أن يستخدم الوزير الموظفين والعمال فى تسيير الخدمات العامة للناس فى البلاد ، وبين أن يستخدمهم فى تسيير مصالحه الشخصية .

وقد أدرك الملك فى خطابه للوزير ذلك الخيط الرفيع الذى يربط بين الأمرين ؛ فليس معنى طاعة الموظفين من المستشارين والكتاب للوزير فى تأديتهم لوظائفهم العامة أنهم قد أصبحوا عبيدا له؛ فالاحترام الذى يكونه له ويعبرون عنه هو نتيجة ضرورية لاشتغالهم تحت قيادته فى خدمة الدولة ، وليس هذا مدعاة لأن يسئ الوزير الفهم فيتصور أنهم قد أصبحوا عبيدا له يأترون بأمره فى أى شىء حتى لو كان فيه تحقيقا لمصلحة الوزير الذاتية وفى غير مصلحة الدولة والمجتمع !! وينعكس هذا الإدراك فى تحذير الملك للوزير بأنه وإن كان يحتل مكانة بارزة " فإن الماء والهواء يخبران بكل ما يفعله وأن كل ما يفعله لا يبقى مجهولا أبدا " (٦٩) . وهذا يعنى أن من

تبعات هذا المنصب الخطير والمكانة البارزة التي يحتلها من يشغله أنه يصبح معروفا للجميع ، وتصبح أفعاله وسلوكياته تحت المجهر المسلط عليه دائما من قبل الشعب . وقد سببه الخطاب الملكي المنتشر أفعال للوزير بين الناس بالماء والهواء ، فالماء والهواء يخبران بكل ما يفعله . فعليه إذن أن يراعى للصدق والعدالة في كل ما يفعل " فنجاح الرجل هو أن يعمل حسبما يعال له وألا ينوانى فط في إقامة العدل " (٧٠) و " الناس ينتظرون العدل في كل تصرفات الوزير " (٧١) .

ولعلنا قد أدركنا الآن من الخطاب الملكي مدى أهمية هذا المنصب ودوره الخطير في الدولة إذ إن مهمة صاحبه تتلخص في إقامة الركن الركين في الدولة ألا وهو إقامة العدل بين الناس والتصرف في حياته الشخصية بجدية والتزام .

ولعلنا أدركنا أيضا مدى للمسئوليات والصعوبات التي تواجهه من ينولى هذا المنصب ! وبالطبع فإن هذه المسئوليات والصعوبات إنما تترتب على المهام التي يتحملها صاحب هذا المنصب الرفيع . فما هي التكاليفات التي يلقاها الملك على عاتق الوزير !؟

إن الجزء الأخير من النص الذى بين أيدينا يوضح هذه التكاليف التى تدور كلها تقريبا حول ضرورة تحقيق العدل والوقوف ضد الظلم والظالمين .

وهاهو الملك يستهل هذه التكاليف بقوله " لا تنس أن تحكم بالعدل لأن التحيز يعد طغيانا على الإله . وهذا هو للتعليم الذى أعلمك إياه فاعمل وفقا له " (٧٢) .

وإذا كان هذا يشكل جوهر ما يطلبه الملك فى خطاب تكليفه للوزير الأعظم، فإن السؤال هو : ما هى مفردات تحقيق العدالة التى يراد الحكم بمقتضاها ؟!

أولا : أن يعامل الوزير جميع المواطنين على قدم المساواة فلا يفرق بين من لا يعرفه ومن يعرفه أيا كان شأنه فى الدولة ؛ " عامل من تعرفه معاملة من لا تعرفه ، والمقرب من الملك كالبعيد عنه ، واعلم أن الأمير الذى يعمل بذلك سيستمر هنا فى هذا المكان " (٧٣) .

ولبلحظ الفارئ مدى نسيده الملك على ضرورة معاملة
الجميع معاملة واحدة ؛ فقد جعل الملك هذه المساواة المطلقة
فى المعاملة شرطا للاسمرار فى وطيفه الورير الأعظم .

ثانيا : عدم التسرع فى الغضب على أى فرد من المواطنين ما لم
يسحق الأمر العضب من أجله ؛ إذ يقول الملك لوربره " لا
نغضن على رجل لم تنحر الصواب فى أمره ، بل اغضب
على من يجب الغضب عليه " (٧٤) . وهذه دعوه ملكبه للوزير
أن يعامل الناس باللبس وألا بأخذهم بظاهر الأمر بل يتحرى
الدقة قبل الغضب والثورة على الناس .

ثالثا : أن يفوم بعمله محافظا على ما بينه وبينهم من مسافة نكسبه
الهبية فى نفوسهم ؛ " اجعل نفسك مهيبا ودع الناس بهابونك ،
والأمير لا يكون أميرا إلا إذا هابه الناس . . واعلم أن الخوف
من الأمير يأتى من إقامته العدل " (٥٧) .

والحديث عن الهيبة كصفة من صفات الورير الأعظم مسألة
ضرورية ؛ فالاحترام المنبادل بين العائد ومرعوسيه ضرورة بفرضها

النظام السباسبى ، وإذا لم نغم على أساس من الهيبة التى تتولد فى نفوس المرعوسين من الرئيس افنعد الرئيس صفة مهمة من الصفات التى يببغى أن نناقش فيه .

والطريف أن الوعى الملكى بالفرق بين الهيبة ، وبن الخوف فى نفوس المرعوسين كان فى فمنه فى هذه العبارة البليغة فقد قال الملك لوزيره " اعلم أن الخوف من الأمير يأتى من إقامته ؛ العدل " ، فهو يتحدث هنا عن الخوف والهيبة التى تولد فى نفوس المرعوسين نتبجه أن الوزير بطبق العدل على أى إنسان أنا كان موقعه وأيا كانت الطبعة التى ينمى إليها . ومن هنا نأتى الهيبة من إقامة العدل ، ولس مما بملكه الوزير من وسائل للطمش بالناس والتكبل بهم !! .

ولا أدل على الوعى الملكى بضرورة نحفيق الهيبة فى نفوس المحكومين لدرجة معننه هى الدرجة الوسط ما بين ممارسته العمل السباسبى بفعضوية ونسبب أو دون وجود ذلك الاحترام المتبادل ، وبين حرص الخوف على نفوس الآخرين بممارسه الأعمال المرعبة والمعزعة التى تنسبر حتما إلى وجود نقص ما فى سخصية المسئول السباسبى وخاصة إذا كان ممن ينولون مثل هذا المنصب الرفيع .

أقول لا أدل على الوعى الملكى بهذه الوسطية ما بين النسب وبت
الرعب فى النفوس من قوله لوزيره فى عبارة صريحة واضحة : "
اعلم أن الإنسان إذا جعل الناس يخافونه أكثر مما ينبغى دل ذلك على
ناحية نقص فيه فى نظر القوم ، فلن يقولوا عنه إنه رجل بمعنى
الكلمة واعلم أن رهبة الأمير نبعت للرعب فى نفس الكادب عندما
بعامله الأمير بما يفزع منه " (٧٦) .

ولا أدرى لماذا قفز مكياقيللى وكتابه " الأمير " إلى ذهنى وأنا
أقرأ هذه العبارات للملك المصرى الحضيف !! وهل ثمة صلة بين
كلمات الملك لوزيره ، وبين كلمات مكياقيللى لأميره ؟! ربما كانت
الصلة الوحيدة بينهما أن الاثنين قد شغلا كثيرا بقضايا السياسة
والحكم وكان هاجسهما المشترك هو كيف يكتب الحاكم احترام
تعبه بما تفرضه شخصيته وأعماله من هيبة فى نفوسهم ودون أن
يبنى هيبة تلك على بث الرعب والخوف فى النفوس !

ونتقارن معى تلك العبارات السابقة التى أطلقها الملك المصرى
لوزيره ، وبين قول مكياقيللى فى " الأمير " : " لا يمكننا أن نطلق صفة
الفضيلة على من يقتل مواطنيه ويحون أصدقاءه وينكر لجهوده ويتخلى

عن الرحمة والدين . وقد يستطيع للمرء بواسطة هذه الوسائل أن يصل إلى السلطان ولكنه لن يصل عن طريقها إلى المجد " (٧٧) .

وقوله أيضا : " إن من الضروري لكل أمير أن يكسب صداقة شعبه وإلا فإنه لا يجد ملجأ له في أوقات الشدة والضائفة " (٧٨) .

إن المقارنة ستكون بلا شك لصالح وصايا الملك المصرى فى خطابه إلى وزيره ؛ فهو يحدثه عن ضرورة تمتعه بشخصية مهيبة نتيجة لإقامته العدل وإنصاف المظلوم أى أن هيئته لا يصح أن تكون بيت الرعب فى النفوس لأن ذلك يشير إلى وجود نقص فى شخصيته هو ، والناس لن يقولوا عنه رغم خوفهم منه : إنه رجل بمعنى الكلمة، بل سيتحدثون عن النقص فى شخصيته !

أما وصايا مكيافيللى لأميره ، فهى تشير إلى ضرورة أن يتحلى الأمير بالفضيلة فلا يقتل مواطنيه أو يخون أصدقاءه ، أو يتكر لعهوده أو يتخلى عن الرحمة والدين ، لكن هذا التحلى بالفضيلة ليس عنده هدفا أو غاية فى حد ذاتها ، بل هو وسيلة لأن يكسب صداقة شعبه وأن يجد من يلجأ إليه فى أوقات الشدة ، وأن

يصل من خلال ذلك إلى المجد وليس إلى مجرد الوصول إلى الحكم
والسلطان !

إن الخطاب السياسى المصرى متمثلا فى وصايا الملك إلسى
وزيره يقرن الفضيلة بالسياسة يصرف النظر عن النتائج ، بينما
المهم فى خطاب مكيافيلدى هو النظر إلى النتائج المترتبة على التحدى
بالفضيلة أو النتائج المترتبة على التحدى عنها وقت اللزوم !

إن تحقيق النجاح فى أداء المهام السياسية هو الهدف من
خطاب الملك المصرى ، وكذلك الحال فى خطاب مكيافيللى ولكن
الوسيلة المؤدية إلى تحقيق هذا النجاح هى ما يركز عليه خطاب
الملك المصرى ؛ فوسيلة ذلك عنده هو تحقيق العدل الذى من شأنه
فرض هيبة الوزير فى النفوس ؛ " اعلم أنك سنصل للغرض من
منصبك إذا جعلت العدل راندك فى عملك . إن الناس ينتظرون العدل
فى كل تصرفات الوزير " (٧٦) . بينما لا يعنى مكيافيللى كثيرا بأن
تكون هذه الوسيلة أخلاقية بالدرجة الأولى ، فالمعروف أنه فيلسوف
"الغاية تبرر الوسيلة" ، وليس المهم لديه هو تحقيق الأمبر للهية من
خلال العدل وفرض النظام وإنما المهم لديه هو فرض الوحدة

والاستقرار أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك ، وإن كان يفضل بالطبع أن تكون هذه الوسيلة غير متناقضة مع التحلى بالفضيلة والتدين (٨٠) .

رابعاً : العمل حسب الأوامر التى تلقى عليه ؛ " اعلم أن نجاح الرجل هو أن يعمل حسبما يقال له . . انظر دع هذا الرجل الذى يؤدى وظيفته يعمل حسبما يؤمر به " (٨١) . وبالطبع فإن الوزير الأعظم هو المسئول الأول فى السلطة التنفيذية فى الدولة وعليه أن يتلقى الأوامر من الملك ، ويقوم هو بدوره بأمر من هم دونه من المسئولين . والجميع ينفذون الأوامر الملكية فى إقامة العدل بين المواطنين ، فالمعروف فى مصر القديمة منذ عهد الدولة القديمة أن الوزير هو الشخص الذى يذكر فى أمثالهم بأنه " الذى سيقم العدل بين الناس كلهم " . وأنه الرجل الذى يتوقف نجاحه على مقدرته فى تنفيذ التعليمات واتباعها بكل دقة (٨٢) .

خامسا : لما كان جوهر الأوامر الملكية هو تحقيق " العدل " فإنه ينصح وزيره بأن لا يتوانى قط فى إقامة العدل باعتباره القانون الذى يعرفه ، وجوهر هذا القانون كما يشير الخطاب الملكى هو المساواة بين الجميع أمام القانون ؛ " اعلم أنه جدير بالملك ألا يميل إلى المستكبر أكثر من المستضعف " (٨٣) . فالملك يميل إلى الضعيف الذى لا نصبر له أكثر من ميله إلى المستكبر . وهو يريد أن يكون وزيره مثله ينصف الضعيف وينصره . وما أروع أن يكون الحاكم نصيرا للضعفاء . وقد حق لبرستيد أن يشبه هذه الكلمات الأخيرة للملك المصرى بدستور إعلان الحقوق للفقراء Magna Carta (٨٤) ، إذ يبدو أن الملك كان يعى تماما أن هذا الميل نحو إنصاف الضعفاء والمستضعفين هو المعيار الحقيقى لعدالة الحكم ، فهو قد ختم خطابه للوزير قائلا بعد ذلك مباشرة إن هذا هو " القانون الملقى على عاتقك تنفيذه " (٨٥) .

إلى هنا انتهى خطاب التكليف الذى ألقاه الملك على الوزير الأعظم ، لكن هذا الخطاب ذاته لم ينته فعله فى مصر القديمة ، إذ ظل يفعل فعله باستمرار ، ليس فقط بسبب أنه كان يتكرر ويتجدد مع كل وزير أعظم يتولى مهام منصبه ، ولكن لأنه انتقل عبر الوزير الأعظم إلى حكام الأقاليم وإلى كل مستويات السلطة التنفيذية فى البلاد .

وقد كشفت بعض البرديات والوثائق المكتشفة عن ازدياد المعرفة والوعى بهذه التعاليم التى ألقاها الملك على وزيره الأعظم ، وانتقالها من مستوى كبير الوزراء إلى المستويات الأدنى بين كل المسؤولين فى الدولة وأصبح تنفيذ ما جاء فيها بكل دقة من دواعى فخر هؤلاء المسؤولين ، ومن دواعى اعتزازهم بأنهم أدوا ما عليهم من مسئولية فى تحقيق العدالة بين المواطنين .

والوثيقة الأولى التى تؤكد سريان هذا الوعى السياسى بأهمية تنفيذ الأوامر الملكية والوزارية الخاصة بتحقيق العدالة والنظام بين المواطنين ، وثيقة كتبها رجل يدعى " أمينى " الذى كان فيما يبدو حاكما على إقليم الوعل فى مصر الوسطى . ذلك الأمير الذى لم يجد

ما يفخر به أكثر من أنه توخى تحقيق العدالة المطلقة في حكم إقليمه، وأنه تنزه عما يأتيه أصحاب السلطة إذا ما توافرت لهم السلطة (٨٦) .

لقد كتب على باب قبره الذى يوجد فى منطقة مقابر المقاطعات والموظفين فى منطقة " بنى حس " ، كنب يقول : " لم أسئ إلى ابنة مواطن قط ، ولم أزجر أرملة ، ولم أقس على مزارع ، ولم أبعد راعيا ، ولم أحجر على عمال ريس أنفار مقابل الضرائب المستحقة عليه ، ولم يكن بين فومى بانس أو جو عان . . . وعندما تعاقبت سنوات الفحط أسرفت على استغلال إقليم الوعل من جنوبه إلى شماله، وكفلت الحياة لأهله ووفرت لهم الأفوات ، فقل بينهم المحتاج وأهديت الأرملة كما أهديت ذات البعل ، ولم أميز عظيما على فقير فيما أعطينه ، وعندما عادت الفيضانات العالبة وازدادت المحاصيل وتوفر كل شىء نجاورت عن مناخرات ضرائب المزارع " (٨٧) .

إنها إذن وثيقة تؤكد التزام حكام المقاطعات بما جاء فى خطاب التكليف الوزارى بدقة متناهية ، فهى تتسق تماما مع ما جاء فى ذلك الخطاب . وصدق برستيد حينما علق على هذه الوثيقة قائلا " بخيل إلينا أننا نسمع فيها صدى الأوامر التى صدرت إلى الوزير

الأعظم عند تنصيبه (٨٨) " . وهو بعزو ذلك إلى أنه ربما كان هذا الأمير ممن حضروا في البلاط الملكي وسمعوا الملك وهو يلقى تلك الأوامر على رئيس وزرائه عند تنصيبه (٨٩) . وفي اعتقادنا أنه ليس من الضروري أن نفترض حضور مثل هذا الأمير أو غيره حفل التنصيب حتى يمكنه تنفيذ ما جاء بالوثيقة الملكية وبلنزم بها ، إذ من المفترض أن رئيس الوزراء سينقل بدوره ما تلقاه من تعليمات وأوامر ملكية إلى من هم دونه كما قلنا من قبل ، ومن هم دونه كحكام المقاطعات الذين كان " أميني " واحدا منهم سيقبلونها بدورهم إلى الأقل منهم في مسنوبات السلطنة .

وليس أدل على صحة استنتاجنا من قراءة أمثله أخرى من هذه السجلات التي كان يفاخر بها المسئولون السياسيون في مختلف المقاطعات وفي أرملة مواليه . إذ تؤكد هذه السجلات أن ذلك الالتزام بتحقيق العدل على هذا النحو المشار إليه في الوثيقة الملكية كان قاسما مشتركا بينها ففيها جمعا نحد صدى الخطاب الملكي بشكل واضح لا لبس فيه ولا عموض .

ففى وثيفة منقوشة فوق محاجر المرمر فى " حتتوب " نجد أن أمير المنطقة كان رجلا " أنقذ الأرملة ، وواسى المتألم ، ودفن المسن ، وأطعم الطفل ، وعال كل مدبنته فى زمن الجذب ، وهو الذى أطعمها فى وقت الفخط ، وهو الذى زودها بسخاء بلا تمييز ، فكان عظامؤها فى ذلك مثل أصاغرها " (٩٠) .

إن هذه الوثائق تكشف بما لا بدع مجالا للشك عن أن العدالة الاجتماعية كانت هدفا أسمى يسعى الجميع إلى تحقيقه . وحينما ينجحون فى ذلك يكون هذا مدعاة للفخر والاعتزاز .

إن تحقيق العدالة فى المجتمع المصرى القديم لم يكن مجرد فكرة تراود الحاكم ، بل كانت واقعا يسعى الملك من خلال خطاب تكليفه للوزير إلى ترسيخه والحفاظ عليه . والوزير الأعظم حينما يتلقى خطاب التكليف لا يكفى بنزديده وحفظه ، بل كان يحوله إلى أوامر للمسئولين الأدنى منه ، فتكون النتيجة هى التزام الجميع بالتنفيذ والاجتهاد فى تطبيق العدالة والقانون نصا وروحا .

وإذا كان البعض ربما يشكك قائلاً : أن هذه الوثائق المكتوبة على قبور بعض حكام المفاطعات فيها من المبالغة الكثير حتى يجعلوا من فترة حكمهم فترة مثالية ، فإنه حتى ولو سلمنا بوجود مثل هذه المبالغات في لغة التفاخر التي استخدمها كتاب هذه الوثائق ، فإن من الضروري أن نتجه أذهاننا إلى المغزى الذي نستخلصه من هذه الوثائق ؛ والمغزى هو على حد تعبير برستيد أن هؤلاء قد رغبوا حقا في إحداث مثل هذا الذي نقرأه في وثائقهم في حياتهم (١١) .

وما يعيننا حقا حينما نقرأ كل تلك الوثائق الخاصة بما أسميناه خطاب السلطة هو السؤال عن " الثابت " بين كل ما هو متغير أو " مختلف " في هذه الوثائق !؟

إن الثابت هو بلاشك التركيز على " الماعت " العدالة والنظام ، فخطاب السلطة بمختلف صورته ومستوياته هو دعوة إلى تحقيق العدالة والنظام بين المواطنين والالتزام الصارم بالقانون الذي ينبغي أن يتساوى أمامه الغنى والفقير ، الأمير والوضيع ، القوى والضعيف .

وما أعظم الخطاب السباسى الداعى إلى هذا النموذج البديع من العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون خاصة إذا تحول من مجرد خطاب مكتوب أو شفهي إلى واقع حى يعيشه الناس . فهل تحول الخطاب السياسى للسلطة فى مصر القديمة إلى واقع عاشه الناس حقا أم كان مجرد حلم للدولة المثالية التى لم نتحقق يوما على أرض الواقع ؟

إن الإجابة على مثل هذا السؤال بالنسبة لمصر القديمة لا يمكن أن تكون بنعم أو بلا لأن الواقع السياسى شهد تطورات عديدة ، فقد تحففت العدالة بهذا المعنى فى عصور الاستعمار وفى فترات الاتحاد ، واضطرب مفهومها ولم يجد أرضا خصبة تغرس فيها فى عصور الفوضى والاضمحلال . وبالطبع فإن ما يكشف لنا عن هذا النذب هو قراءة خطاب الشعب ، وأعنى به النصوص التى كتبها أو نقوه بها الأفراد العاديون من الشعب المصرى ، وفى هذه النصوص ما يشير إلى المل الأعلى الذى حلموا بتحقيقه للعدالة ، وما يشير أيضا إلى مدى تحقق هذا المل الأعلى للعدالة على أرض الواقع الذى عايشوه . فلننتقل إذن إلى قراءة خطاب الشعب .

والحقيقة أن ما سنركز عليه في قراءتنا لخطاب الشعب هو خطاب الشكوى والتمرد إذ من المفهوم ضمنا أن خطاب الشعب وخطاب السلطة يتطابقان في حال الاستقرار والرخاء . والمعروف أن الشعب المصرى القديم كان يتوحد مع حاكمه الفرعون - الإله وأنه لم يكن له في هذه العصور المستقرة إلا تلبية كل مطالب الملك والإذعان المطلق له حيث كانت " الماعت " تعم الجميع ، ونعمة الرخاء والاستقرار تظللهم بظلمها الظليل فلا حاجة إلى الكلام مع السلطة طالما أن السلطة - دون أن يوجه لها الكلام - تسهر على رعاية الشعب وتوفر كل حاجاته المادية والمعنوية . ولعل هذا يفسر لنا لماذا غاب خطاب الشعب أو كاد يغيب في عصور الاستقرار والازدهار .